

## تحرك عاجل

### عاملات أجنبيات سريلانكيات مُحْتَجَزَاتُ في السعودية منذ شهور

تُحتَجَزُ على الأقل 41 عاملة أجنبية سريلانكية في المملكة العربية السعودية لما يصل إلى 18 شهراً. ولدى ثلاثٍ منهن أطفالٌ مُحْتَجَزُونَ معهن، وثمة واحدة بينهن في حاجةٍ ماسةٍ إلى الرعاية الطبية. وإضافة إلى ذلك، لم تُبلِّغ أيٌّ منهن بأي تهمةٍ ضدهن، ولم تحظَ أيٌّ منهن بدعمٍ قانوني يوضح لهنّ مدة أو أسباب احتجازهن. وعلى السلطات السريلانكية أن تُبادِرَ إلى اتخاذ التدابير لضمان إعادتهنّ إلى بلدنّ على الفور، حتى يَعدُنَ إلى بيوتهنّ ويُجمَع شملهنّ مع أسرهن.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابةً مناشدةً بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

وزير الدولة للنهوض بالعمالة الأجنبية والتنوع السوقي

بيانيكارا جاياراتني

ناولا، سريلانكا

البريد الإلكتروني: [ministerofficemfe@gmail.com](mailto:ministerofficemfe@gmail.com)

[secretary@mtfes.gov.lk](mailto:secretary@mtfes.gov.lk)

**State Minister of Foreign Employment Promotion**

**and Market Diversification**

**Piyankara Jayaratne**

Nawala, Sri Lanka

Email: [ministerofficemfe@gmail.com](mailto:ministerofficemfe@gmail.com)

[secretary@mtfes.gov.lk](mailto:secretary@mtfes.gov.lk)

معالي الوزير جاياراتني،

تحية طيبة وبعد،

نكتب إليكم لعرب عن بواعث القلق البالغ بشأن استمرار تأخير إعادة 41 عاملة منزل سريلانكية إلى بلدهن؛ بينما يُحتجزن حالياً في منفذ رقم 18 في مركز الترحيل في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

ومن المثير للقلق أيضاً أن نعلم بعدم إبلاغ أي منهن بأي تهمة مُوجهة لهن، وعدم توفير الدعم القانوني لهن، لإيضاح سبب احتجازهن أو مدته. واحتُجزت النساء لفتراتٍ تتراوح بين ثمانية أشهر و18 شهراً، في حين أن هناك ثلاث نساءٍ منهن على الأقل يُحتجزن مع أطفالهن الصغار. وعُلم باحتجاز امرأة واحدة على الأقل معهن في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية دون أن تُتاح لها. وتعهّد مسؤولو السجن مراراً وتكراراً للنساء بإعادتهن إلى بلدهن على الفور على مدى الشهور الأخيرة، إلا أنهنّ ظلنّ مُحْتَجَزَات حتى أبريل/نيسان 2021.

وبينما نعلم بأن السفارة السريلانكية في الرياض على اتصالٍ بالنساء المُحتجَزَات وقدمت لهنّ العديد من الضمانات المطمئنة، يساورنا القلق بشأن عدم إعادة أيّ منهن حتى الآن إلى سريلانكا. يجب على الحكومة السريلانكية ضمان تغطية تكاليف إعادتهن إلى البلاد، مثل رسوم السفر الجوي واحتياجات الحجر الصحي المتعلقة بالوقاية من فيروس كوفيد-19؛ نظراً إلى أن العديد من المُحتجَزَات لا يَسْتَطِيعن تحمّل تلك التكاليف.

وفضلاً عن ذلك، يقع على الحكومة السريلانكية التزامٌ بحماية حقوق الإنسان التي يتمتع بها جميع مواطنيها من العمال الأجانب في المملكة العربية السعودية، وكذلك بالعمل سريعاً على ضمان الإفراج عن هؤلاء العاملات المُحتجَزَات وإعادتهن بأمانٍ إلى سريلانكا. ومن الجدير بالذكر أن العاملات الأجنبيات يُمثلن أحد العناصر المهمة التي تُساهم في الاقتصاد السريلانكي، ومن ثمّ، يجب ألا تتخلى الحكومة عنهن، وهنّ في أمسّ الحاجة إليها.

لذا، ندعوكم إلى ضمان اتخاذ الحكومة السريلانكية على وجه العجلة الخطوات اللازمة بهدف:

- تسهيل وضمان الإعادة الطوعية والأمانة والكرامة لجميع هؤلاء العاملات الأجنبيات قيد الاحتجاز، في أقرب وقت ممكن.
- توفير الدعم القنصلي الكافي لجميع المُحتجَزَات، حرصاً على تلبية احتياجاتهنّ الطبية على جناح السرعة وضمان ظروف احتجازٍ لائقة وإنسانية.

مع خالص التحيات

## معلومات إضافية

تُحتَجَز 41 عاملة منزل سريلانكية على الأقل حالياً في المنفذ رقم 18 بمركز الترحيل في الرياض بالمملكة العربية السعودية، في انتظار إعادتهنّ إلى بلدهنّ.

وبينما لم تُفصح السلطات عن الأساس القانوني الذي يستند إليه احتجاج النساء، يُعتَقَد أن العديد منهن يُحتَجَز بسبب وضعهنّ كمهاجرات بموجب نظام الكفالة سيء الصيت والمعمول به في المملكة العربية السعودية. ويتضمن ذلك أسباباً مثل انتهاء تصاريح عملهنّ أو عدم استخراج أصحاب العمل تصاريح مغادرتهنّ البلاد أو هروبهن من أصحاب عملهنّ الذين يُسيئون معاملتهنّ.

وكان معظم هؤلاء النساء يرغبن في العودة إلى بلدهن خلال الأشهر الأخيرة؛ وعلى الرغم من تعهّد مسؤولي السجن وكذلك مسؤولي السفارة السريلانكية في الرياض لهنّ مراراً وتكراراً بإعادتهن إلى بلدهن على الفور، كُنَّ لا يَزَلْنَ مُحتَجَزات حتى أبريل/ نيسان 2021.

وتُعدّ عاملات المنازل من أكثر فئات العمال الأجانب استضعافاً في دول الخليج؛ فكثيراً ما يُعزلن داخل المنازل، ويعتمدن إلى حدٍ كبيرٍ على أصحاب العمل في جميع جوانب حياتهن تقريباً، بينما لا تشملهن أي حمايةٍ تكفلها قوانين العمل في مختلف دول الخليج، بما فيها المملكة العربية السعودية. وفضلاً عن ذلك، تتعرّض العاملات للاحتجاز، حال بقائهن داخل البلاد لفترةٍ أطول من المنصوص عليها في تصاريح إقامتهن، وغالباً ما ينجم ذلك عن عدم قيام الكفلاء بتجديد هذه التصاريح، أو هربهنّ من سوء المعاملة والاستغلال. وعادةً ما تُعاني هؤلاء النساء من ظروف عملٍ مرهقة، ويعمل العديد منهنّ لساعاتٍ طويلةٍ من دون فترات راحةٍ أو إجازات. وكثيراً ما يتعرّضن للإساءات اللفظية والبدنية ويدأب أصحاب العمل، الذين يُسيئون معاملتهن بمأمنٍ من العقاب، على مصادرة جوازات سفرهن. واستثنيت عاملات المنازل من الإصلاحات التي أُجريت مؤخراً على قانون العمل في المملكة العربية السعودية، ما يعني أنهنّ لا يَسْتَطِعْنَ مُغادرة البلاد من دون إذنٍ من أصحاب العمل، ما يزيد من احتمالية انتهاك حقوقهن، بما في ذلك العمل القسري والاعتداءات البدنية والجنسية.

ونتقع على حكومتَي سريلانكا والمملكة العربية السعودية التزاماتٍ بحماية العمال الأجانب من إساءة المعاملة بموجب مجموعةٍ من المعاهدات الدولية، التي صدَّقنا عليها، وتتضمن "اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي". وفي هذه الحالة، يتوجب على الحكومتين العمل على جناح السرعة للإفراج عن جميع النساء المُحتجَرات تعسفاً، وإعادةهن طوعاً بأمانٍ وكرامةٍ إلى بلدن.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو السنهالية**

يمكن استخدام لغة بلدك

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 15 يونيو/حزيران 2021**

يُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حال إرسال المناشُدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: مجموعة سيدات (صيغ الجمع المؤنث)**